عنوان المداخلة

الاستثمار الاجنبي أحد الحلول الفعالة لتطوير السياحة في الجزائر

ورقة تندرج ضمن المحور الثالث: أهمية ودور الاستثمار الأجنبي في تطوير القطاع السياحي من الملتقى الدولي الأول بعنوان آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة" المنظم من معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية وبالشراكة مع الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين امركز الجامعي بريكة، يومي 30-31 أكتوبر 2017

من إعداد

المشارك الأول

الاسم واللقب: شيخي بلال **الوظيفة:** التدريس. **التخصص:** مالية ومحاسبة

الرتبة: أستاذة محاضر **المؤسسة:** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس.

الهاتف: 00 213 770 208 050. **الفاكس:** 00 213 24 795 279. **العنوان الإلكتروني:** CHIKHIBILLAL@YAHOO.FR

رئيس فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

مسؤول التكوين في الدكتوراه: تخصص مالية ومحاسبة، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس

المشارك الثاني

الاسم واللقب: حمودي حبيبة **الوظيفة:** التدريس. **التخصص:** مالية ومحاسبة

الرتبة: أستاذة مؤقتة **المؤسسة:** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة أمحمد بوقرة. بومرداس.

الهاتف: 00 213 657 452 782. **الفاكس:** 00 213 24 795 279. **العنوان الإلكتروني:** hamoudihabiba46@gmail.com

عضو فرقة بحث: دور معايير التدقيق الدولية في تقييم المخاطر وتدعيم الدور الحوكمي لمهنة المراجعة، بجامعة أمحمد بوقرة ببومرداس.

عضو مخبر بحث: أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، بجامعة بومرداس.

المشارك الثالث

اللقب والاسم: خديجة شيخي. **الوظيفة:** التدريس. **التخصص:** أدارة أعمال.

الرتبة: أستاذة محاضرة. **المؤسسة:** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير. جامعة مولود معمري. تيزي وزو.

الهاتف: 00 213 542 422 531. **الفاكس:** 00 213 24 795 279. **العنوان الإلكتروني:** ch.khadidja@yahoo.fr

ملخص

يعتبر الاستثمار الأجنبي من الظواهر الاقتصادية التي شهدها العالم وعرفت رواجا في الآونة الأخيرة، خاصة بعد الانفتاح على العالم الخارجي من أجل تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد. والسياحة هي أحد القطاعات التي سيكون لها أهمية دور كبير في ذلك خاصة بعد الأزمات البترولية الأخيرة ولجوء الجزائر الى البحث عن تطوير الاقتصاد خارج قطاع المحروقات واذا نظرنا الى السياحة في الجزائر فهي تعاني الكثير من التهميش وبحاجة الى تجهيز وتطوير، فالجزائر تزخر بمناطق سياحية كثيرة ومناطق أثرية عريقة ولكن هي بحاجة الى تجهير ودعمها بالمرافق اللازمة من فنادق ومطاعم تكون في المستوى المطلوب لاستقبال السياح المحليين والأجانب، ومن أجل ذلك يمكن للجزائر ان تستعين بالمستثمر الأجنبي لتحقيق ذلك فهذا الاخير يمكن رؤوس الاموال والخبرة الكافية لتطوير السياحة في الجزائر وذلك بتوفير الظروف والحوافز المختلفة لتجذبه للاستثمار وتطوير السياحة في الجزائر.

كلمات مفتاحية: الاستثمار، السياحة، الاقتصاد، التنمية، رؤوس الأموال،

Résumé

L'investissement étranger est considéré comme un phénomène économique, qu'a connu une grande ampleur ces derniers temps, surtout après l'ouverture sur le monde extérieur afin de réaliser le développement et la promotion de l'économie.

Le tourisme est un des secteurs qui aura un rôle majeur, surtout après les derniers crises pétroliers, d'où l'Algérie recherche a développer l'économie en dehors des secteurs des hydrocarbures.

Et si nous regardons le tourisme en Algérie, ils souffrent de beaucoup de marginalisation et nécessitent d'équipement et de développement.

L'Algérie est riche en nombreuses zones touristiques et les zone d'intérêt archéologique antique, mais elle doit les équiper et les soutenir par les installation nécessaire comme les hôtels et restaurants de niveau d'accueillir les touristes locaux et étranger, pour cela l'Algérie doit demander l'aide de l'investisseur etranger.vu que ce dernier a les capitaux et compétences suffisantes pour développer le tourisme en Algérie, et ce en lui offrant l'environnement et les différent avantage pour l'attiré a investir en Algérie.

Mots clés: investissement, tourisme économie, développement, capitaux

تمهيد

سعت الجزائر في سنوات الأخيرة لتكثيف جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية مركزة في ذلك على البحث عن قطاع بديل ومع الاهتمام المتزايد بترقية الأنشطة غير النفطية مثل قطاع الفلاحة والصناعة والخدمات، وتطوير البيئة الاستثمارية وجعلها على قدر من التنافسية التي من شأنها أن تحفز الشريك الأجنبي على توطين استثماراته في مختلف قطاعات النشاط المتاحة.

إن تحقيق الجزائر لرغبتها في الأمن والاستقرار من أجل تسريع عجلة التنمية والبناء ونقل المجتمع بسرعة من مرحلة الركود والترقب إلى مرحلة الانطلاق والنمو والتطور وتوفير فرص للعمل والنشاط من أجل الازدهار والرفاهية، لا يمكن الوصول لكل هذا وجعله مكتسبات دائمة إلاّ من خلال تعزيز استقطاب رؤوس الأموال وتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطن.

السياحة في الجزائر أحد القطاعات المعول عليها كون الجزائر تزخر بمناطق سياحية متنوعة، لاكن تحتاج الى برنامج التأهيل، فبرنامج التأهيل عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات بهدف تحسين موقع الاقتصاد التنافسي ورفع أداء المؤسسات اقتصاديا وماليا على المستوى الدولي، وهو ما يمكن الوصول إلية عن طريق الشراكة الأجنبية وجلب الاستثمارات الأجنبية.

وعلية يمكن طرح الاشكالية التالية: **ما هو دور الاستثمار الأجنبي في تحسين القطاع السياحي في الجزائر ؟**

المحور الأول: ماهية السياحة

تعتبر السياحية وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافة بين الشعوب ومجتمعات، وجسر تواصل بين الشعوب والحضارات، ونوع من الأمن العالمي، ما يقلل من حدة التوتر الدولي إذ ارتبطت السياحة بالإنسان منذ القدم، ومرت بمجموعة من المراحل منها مرحلة الحضارات القديمة ،مرحلة العصور الوسطى، السياحة في العصر الحديث والمرحلة المعاصرة.

أولا: مفهوم السياحة

1. تعريف السياحة

تعرف السياحة بعدة تعاريف مختلفة منها ما يلي:

لغة:معناه التجوال، ساح في الأرض تعني ذهب وسار على وجه الأرض.[1]

اصطلاحا: تعني مجموع العلاقات التي تترتب على سفر وإقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، وأن لا ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي.[2]

تعرف السياحة حسب المجلس الاقتصادي واجتماعي الفرنسي في قراره الصادر في 1972، يعرفها على انها: فن تلبية الرغبات الشديدة التنوع التي تدفع الى تنقل خارج المجال اليومي.[3]

تعتبر الأصول اللغوية لكلمة سياحة "tourism" من الكلمة اللاتينية "tornare" بمعنى يدور أو يلتف حوله، والكلمة "tornus" بمعنى دائرة أو حركة دائرية لتغيير مكان الإقامة. ومنها قامت اللغات الأوروبية الحديثة باستخدام هذا المصطلح، فالكلمة الفرنسية "tour" تشير إلى السفر مع العودة ثانية لنقطة البداية والتي أصبحت الأساس للمصطلح الفرنسي "tourisme" وكذلك المصطلحات الايطالية "tourismo" والألمانية "tourismus" الذي حل محل كلمة "fremdenrerkeh" والانجليزية "tourism" والروسية "turizm" وكان أول استخدام للكلمة "tourist" أو سائح في عام 1800 م.[4]

2. خصائص السياحة

تتميز السياحة بمجموعة من الخصائص منها نجد:[5]

- تواجه المنتجات السياحية منافسة دولية كبيرة خاصة الدول الرائدة في هذا المجال والذي يعتمد عليها اقتصادها كمصدر تمويل أساسي، ولهذا وجب توفير كل شروط الطلب السياحي لإرضاء الزبون
- السياحة منتوج غير مادي، وبالتالي لا يمكن نقله من مكان لآخر .

---

1 كواش خالد، السياحة، مفهومها، أركانها، أنواعها، دار التنوير، الجزائر، 2007، ص: 22.

2 محمود كامل، السياحة الحديثة، الهيئة المصرفية للكتاب، مصر، 1975،ص: 16.

3 أحمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962-1982، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1987، ص:14

4 ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر، ص: 21.

5 كواش خالد، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة– حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العدد رقم 13، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص: 51.

- السياحة مزيج من مجموعة من العناصر تترابط مع قطاعات أخرى، حيث أن السياح يستهلكون السلع والخدمات التي تقدمها المنشآت السياحية كالإقامة والإطعام، اضافة الى الخدمات التي تقدمها منشآت أخرى، مع الع لمأن هذه العناصر متكاملة من حيث جذبها للسياح .

- المنتوج السياحي لا يخزين: لذا يجب مواجهة التقلبات بتخفيض الأسعار والرفع من جودة الخدمات، لزيادة الطلب على المنتوج السياحي.

ثانيا:تعريف الجزائر للسياحة

بالإضافة الى التعاريف التي حددتها المنظمة العالمية للسياحة "OMT " هناك مفاهيم حددتها وزارة السياحة والمتعلقة بتوافد السواح والشركات الفندقية، حيث:

- **الداخل**: كل مسافر تطأ اقدامه ترض الجزائر، خارج منطقة العبور

- **المسافر**: كل شخص يدخل التراب الوطني مهما كان سبب تنقله ودوافع دخوله ومهما كانت جنسيته ومكان اقامته ماعدا السواح في نزهة او رحلة بحرية والذين يقيمون في بواخرهم طوال مدة اقامتهم في البلاد .

- **الجوال في رحلة بحرية**: كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية وبغادرها في نفس السفينة أو الباخرة التي دخل بها، والتي يقيم على متنها طول فترة اقامته.

- **الزائر**: كل شخص يدخل التراب الجزائري ولا يمارس نشاطا مأجورا ويشمل هذا التعريف السائح وهو الزائر المؤقت على الأقل 24 ساعة في الجزائر لأسباب أو دوافع مختلفة، وكذلك السائح غير المقيم أو الجوال، العابر للجزائر.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للسياحة

هناك عدة آثار لسياحة على الاقتصاد تختلف باختلاف سببها وآثرها، من بينها نجد:[1]

***1.* السياحة مصدر دائم لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية**

السياحة تدعم الاستثمار في المشروعات الاقتصادية المختلفة وخاصة المشروعات السياحية ما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وزيادة الدخل حيث أنها تفتح مجالات مختلفة للاستثمار مثل الفنادق والمطاعم وشركات السياحة ووكلات السفر ومراكز الاستشفاء ومراكز الرياضة والترويح والقرى السياحية والبواخر ووسائل النقل السياحي بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط مدن سياحية متكاملة، ومن ناحية أخرى يترتب على دخول الاستثمارات الأجنبية زيادة خبرة المستثمرين المحليين لاختلاطهم بالمستثمرين الأجانب والأخذ بأساليب البحث العلمي والتطور التكنولوجي. ومن هنا تزداد الأهمية النسبية للدخل السياحي من حيث مساهمته في تمويل وتنفيذ خطط التنمية الشاملة وخاصة في ظل عدم استقرار أو عدم استمرارية مصادر الدولة من النقد الأجنبي.

كمساهمتها في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء فنادق وقرى سياحية، مركبات السياحية ...الخ) مع الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية الناجمة عن تلك المساهمات والتي تتمثل في حجم التسربات للخارج المتمثلة في مصروفات الدعاية والإعلان والمصروفات الإدارية الأجنبية وأجور ومرتبات العاملين، المدفوعات السيادية التي تحصل عليها الدولة فعلا مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد، فروق تحويل العملة.الإنفاق اليومي لسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات الاقتصادية أخرى.

1 صلاح الدين عبد الوهاب، اعتبارات في التسويق السياحي، نشرة بحوث السياحة، العدد 06، مصر 2004، ص: 41.

2. السياحة وخلق فرص عمل

يعتبر قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف والعمالة، حيث تشير الإحصائيات والدراسات على أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وتمثل حوالي 8% أو من نسبة التوظيف على المستوى العالمي الحالي تشمل السياحة وهي صناعة مركبة الكثير من الصناعات وأوجه الأنشطة التجارية التي لا تزال تعتمد على العامل الإنساني اعتمادا رئيسيا، كما تتصل بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى كقطاع التشييد والقطاع الصناعي والزراعي، قطاع البنوك، التأمين، والقطاعات الخدمية الأخرى[1].

وقد أجريت دراسات حول مدى تأثير السياحة على العمالة وخلصت إلى ما يلي:[2]

- بالنسبة لباقي النشاطات السياحية تخلق وظائف جديدة بنسبة 75% من عدد الوظائف التي تنشأ في القطاع الفندقي.
- بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة تنشأ وظائف بنسبة 100% من الوظائف التي تخلقها الفنادق والمحصلة النهائية أن السياحة تخلق 2,75 وظيفة لكل غرفة.
- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة.

ويمكن أن ينجم عن النشاط السياحي أربعة أنواع من العمالة: [3]

- فرص العمل التي تتحقق عند بناء البنية المادية التحتية اللازمة للنشاط السياحي وكذلك تلك اللازمة لبناء وحدات النشاط السياحي وهي عمالة تتحقق بمناسبة نشاط الاستثمار السياحي.
- فرص العمل في النشاط السياحي نفسه أي نشاط إنتاج الخدمات المكونة للخدمات السياحية المركبة، يضاف إليها المحلات التجارية المتخصصة في البيع للسائحين أو إنتاج سلع للسائحين والشركات السياحية والجهاز الإداري في الدولة المنشغل بالنشاط السياحي، هذه العمالة مع العمالة اللازمة للاستثمار السياحي عمالة تخلق بصفة مباشرة في النشاط السياحي.
- فرص العمل التي تتحقق في فروع النشاط الاقتصادي التي تغذي نشاط السياحة بمدخلات مادية وخدمية يزيد الطلب عليها مع التوسع في النشاط السياحي وهي عمالة غير مباشرة، عمالة محفوزة: تتمثل في العمالة التي تتولد نتيجة الإنفاق السياحي، إذ أن زيادة الإنفاق على النشاط السياحي يترتب عليه زيادة فرص العمالة سواء في صناعة السياحة نفسها أو الصناعات المتصلة المغذية لها.

ويتوقف تأثير السياحة على القوى العاملة في مختلف دول المقصد السياحي على مجموعة من المتغيرات هي:

- حجم رأس المال المستثمر في قطاع السياحة وما يتولد عنه من فرص عمل جديدة في هذا القطاع وفي القطاعات القائمة عليه .
- نوعية العمالة التي تولدها صناعة السياحة، والتي تتباين بين العمالة غير الماهرة وأصحاب الكفاءات والخيارات المتميزة .بالاضافة الى نوعية الخبرات المتاحة في الإقليم السياحي ومستوى أداءها .

3. السياحة وتأثيرها على التوازن الإقليمي والبنية الأساسية

إن السياحة تخلق نوعا من التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد وذلك لان المناطق السياحية غالبا ما تنشا في أماكن لا تقام فيها مشروعات صناعية أو تجارية ومن ثم فان التنشيط السياحي في هذه المناطق يساهم في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في هذه المناطق.كما أن النشاط السياحي يعمل على زيادة النمو الحضري من خلال الزيادة المستمرة في أعمال البناء والتشييد وهذا بدوره يتطلب إقامة وتحسين المرافق الأساسية والمباني السياحية على الأخص في المناطق النائية .

---

1 عبد السلام أبو قحف، صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1992، ص: 100.

2 حفيظ مليكه، السياحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان، 2009، ص: 168.

3 عبير عطية، التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي، جامعة الإسكندرية، مصر، ص:134.

4. -تشابك القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى

تتمثل علاقة تشابك القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال ما يحققه الإنفاق السياحي من مقررات اتفاقية وزيادة في القوى الشرائية. حيث يؤدي قدوم آلاف السائحين من منطقة إلى أخرى إلى زيادة الطلب على ما يفي باحتياجات هؤلاء الوافدين من طعام وشراب ومستلزمات أخرى وما يترتب على ذلك من زيادة مبيعات وبالتالي زيادة دخول المنشآت التجارية ولما كانت السلع التجارية يقوم بإعدادها أحيانا قطاع الصناعة 3 أو قطاع الزراعة فان السياحة بذلك تقوم بتنشيط هاذين القطاعين. بالإضافة إلى ذلك فان هناك مجموعة من الحرف وخاصة اليدوية منشط لنشاط حركة السياحة ومن أمثلة ذلك التذكيرات السياحية. [1]

رابعا: معوقات القطاع السياحة في الجزائر

- ما يؤخذ على نمط التشغيل في هذا القطاع هو ارتفاع عدد العاملين على مستوى الإدارات، في حين أن معايير التشغيل في هذا القطاع تشير إلى عدم تجاوز هذه النسبة 7% في المجال الإداري من مجموع المشتغلين به.

- كما يعاني القطاع السياحي في الجزائر من نقص التأهيل في أوساط العاملين في هذا القطاع، إذ لا يتوفر معظم المستخدمين على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي يساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية. وحسب دراسة أعدتها المنظمة العالمية للسياحة فإن نسبة العمالة غير المؤهلة تقدر بـ66% من مجموع المشتغلين في هذا القطاع في الجزائر، في حين أن المقاييس الدولية المطبقة في قطاع السياحة تتيح فقط ما نسبته 20% لهذا الصنف من العمالة، نظرا لما لهذا النشاط من حساسية لارتباط خدماته بالعنصر البشري أكثر من غيرها من العناصر الأخرى.

- فانخفاض مستوى التأهيل والتكوين في أوساط العاملين بالقطاع السياحي في الجزائر يعود أساس إلى أن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو من حيث النوع.

- وفي إطار تكوين وتأهيل الموارد البشرية لما لها من دور في تسيير المؤسسات السياحية الفندقية وتحسين نوعية الخدمات في القطاع السياحي في الجزائر تضمنت إستراتيجية التنمية المستدامة لتطوير السياحة موضوع التكوين في تخصصات مختلفة ومتفاوتة المستويات، بدءا من تقني سامي إلى تقني عال وأخيرا شهادة ليسانس في الفندقة والسياحة، وذلك من خلال تدعيم الطاقة البيداغوجية للبلاد الموجودة، إضافة إلى إدخال شعبة الاقتصاد السياحي على مستوى الجامعات.

- ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة، وبوزن الاستثمار الخاص في هذا المجال وما يحمله ذلك من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة.

1 دلال عبد الهادي، اقتصاديات صناعة السياحة، الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 60.

المحور الثاني: الاستثمار السياحي وصناعة السياحة في الجزائر.

أولا: مفهوم الاستثمار السياحي

1. تعريف الاستثمار السياحي

الاستثمار بمعنته الاقتصادي هو توظيف المدخرات الحالية على امل الحصول على عائد أكبر في المستقبل أما الاستثمار السياحي فهو الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة.

فالمجلات التي يغطيها الاستثمار والاستثمار السياحي عديدة ومتنوعة، وهي تشمل الاستثمار في مقومات والإمكانات الرئيسية لصناعة السياحة، والتي ترتكز أساسا على مجالين هما:

الاستثمار في الثروة السياحية: وذلك بتوفير مواقع الجذب السياحي والمتمثلة موارده في:

- مواقع التراث الثقافي.
- مواقع التراث الطبيعي.

الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحية التي تعرف "بالخدمات السياحية " وهو متمركز في ثلاث قطاعات خدمية هي:

- خدمات الإقامة والتسهيلات الترفيهية.
- خدمات النقل.
- خدمات الاتصالات.

2. مفهوم مناخ الاستثمار السياحي[1]

اصبح مفهوم الاستثمار السياحي ومناخ الاستثمار من ابرز القضايا والموضوعات التي أثارت اهتمام خبراء التنمية في السنوات الأخيرة فالاستثمار هو عصب عملية التنمية الاقتصادية.

فقد ظل الاهتمام مركزا لأكثر من خمسين(50) سنة في جهود التنمية التي بذلتها الدول النامية على كيفية التمويل الاستثمار ونقل التقنيات الحديثة وتوطينها . والاستعانة بخبراء أجانب

وبالرغم من هذه الجهود المبذولة إلا أنها لم تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام . وفي هذا الإطار بدأ الاهتمام يتركز حول العراقيل التي تؤثر في حوافز الاستثمار فقد تدون إمكانيات الاستثمار ومن ثم ينبغي السعي لتحسين هذا المناخ حتى تتحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية في كل ميادين الاستثمار وخاصة الاستثمار السياحي.

ثانيا: عرض البيئة الاستثمارية في الجزائر

تحتل الجزائر موقعا جغرافيا استراتيجيا وتملك ثروات كثيرة في مختلف المجالات تؤهلها لأن تكون قطب استثماري كبير، وفي ظل هذه المزايا بقي الاستثمار يراوح مكانه ولم يبرز فيها الاستثمار الأجنبي بصفة كبيرة. لهذا يجب على الجزائر أن تبذل جهودا على كل المستويات الاجتماعية والسياسية الاقتصادية والقانونية. إذ تملك البلاد عدة مزايا وجب استغلالها، وتتمتع بمؤهلات عدة وعناصر تنافسية كبيرة.

---

1 فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2002، ص ص: 155-156.

1. الموقع والمساحة والسكان

تملك الجزائر موقع جغرافي يتوسط المغرب العربي وعلى مقربة من أوربا الغربية ومدخل إفريقي، وتعد أكبر بلد من حيث المساحة لدول المغرب العربي وثاني أكبر بلد في إفريقيا بعد السودان مساحة. تقدر مساحتها بـ 2.381741 كلم، وتمتد سواحلها على شكل خط منعرج يبلغ طوله 1.200 كلم، كما يبلغ عدد سكان الجزائر 40 مليون نسمة سنة 2015.

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. الموارد الطبيعية

تتوفر الجزائر على أراضي زراعية تقع أغلبها في المناطق الشمالية في السهول، أين يتمركز فيها معظم النشاط الزراعي وتغطي الغابات 4 ملايين هكتار منها 700.000 هكتار أنجز في إطار ما يسمى بالسد الأخضر. كما تنتج الجزائر بعض الموارد الغابوية كالخشب والفلين إضافة لمادة الحلفاء، وتحتل المركز الثالث عالميا في إنتاج الفلين بعد أسبانيا والبرتغال بإنتاج بلغ منتصف التسعينات 1.5 مليون طن.

إن التحديات التي تنتظر عالم الفلاحة كبيرة وتتطلب داوما مبادرات جزئية دفع النمو الفلاحي للأمام، على الرغم من المجهودات المستمرة التي يدعمه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق منذ سنتين والذي يعتبر بمثابة رد فعل لهشاشة القطاع الفلاحي.[1]

وإضافة لما هو معروف، إذ يشكل الإنتاج البترولي والغاز الطبيعي المصدر الرئيسي لصادرات البلاد، أما المعادن فهي منتشرة في مناطق مختلفة من الوطن نذكر منها النحاس والحديد والرصاص.

3. المعطيات التاريخية

الجزائر بلد حضارة عتيقة عرف بسبب موقعه الجغرافي تاريخا حافلا بالأحداث وتبدو صفحة تاريخ البلاد تارة كتاريخ متوسطي بوجود البحر وتارة أخرى كتاريخ لبلد قاري ليست له صلة بالبحر، ويتجلى من فترة ثانية كجزء من البلاد الإسلامية وتوطد رباطه بريا مما أضفر على البلاد انتسابها القاري كبديل لانتسابها إلى البحر والشمال، إلا أن هذه الصورة أقبلت من جديد وأصبح تأثير المحيط البحري يهين على مصير البلاد بالرغم من ذلك فإن وجود سمات النقل القاري لازالت تميز المجتمع الجزائري حتى الآن.

4. المحيط السياسي والاجتماعي

إن الأزمة الاجتماعية التي تكتسح الشعب الجزائري وتحيط بهم إحاطة الغل بعنق الأسير، زادها قمع السنوات الأخيرة حدة وشدة، فالوضعية المالية التي تعيشها ميزانية الدولة لم تمنع الانفجار الاجتماعي الوشيك، ففي الوقت الذي تسجل فيه هذه الوضعية الإيجابية التي كانت من المفروض أن يؤدي استغلالها إلى وضع مريح للمواطنين، يلاحظ الوضع الكارثي الذي يعيشه الشعب الجزائري يوميا والذي يوجد تحت الخط المسموح به دوليا، دون أن تستطيع السياسات المعتمدة من قبل الانهيار والنزيف مفضلة التعامل مع الأزمة الاجتماعية بمعنى أن السلطات الجزائرية على علم بما يحدث في الوسط الاجتماعي وتتجاهل في التفكير في سياسات ناجعة تخرج الشعب الجزائري من هذه الوضعية الحرجة بالإضافة إلى عدم الاستقرار الوضعية الأمنية والسياسية للدولة على سبيل المثال الحروب الأهلية التي شهدتها الجزائر فترة التسعينات تسبب هذه الوضعية لإفشاء صورة الجزائر على مستوى إقليمي ودولي، الشرخ المفضوح بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي في ظل التطورات الحاصلة أدى إلى تأزم الوضع. وفي خضم كل هذه المعطيات فالمشاكل الاجتماعية تبقى عالقة مهما كانت أحقية معالجتها بالنظر إلى انعكاساتها السلبية.[2]

---

1 أرجع في هذا الصدد إلى: الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، ط. المطبعة الرسمية، الجزائر، 2014، الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية، ط. المطبعة الرسمية، الجزائر، 2014.

2 لخديجي عبد القادر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 59.

ثالثا: أهداف التنمية السياحة[1]

إن التنمية السياحية في حد ذاتها هدف كما تعد مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر ألا وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وتختلف أهداف التنمية السياحية وأساليب تحقيقها من دولة إلى أخرى ومن وقت إلى آخر داخل نفس الدولة ويرجع هذا إلى جملة من العوامل أهمها اختلاف الدول في مكونات عرضها السياحي وإمكانياتها التنموية وموقعها من المناطق المصدرة للسائحين بالإضافة إلى ظروفها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها، فمثلا نجد بعض الدول تهدف من عمليات التنمية إلى جلب أكبر عدد ممكن من السواح مما ينتج عنه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في حين تهدف دول أخرى إلى جذب عدد محدود من السائحين من ذوي الدخول المرتفعة. وفي الغالب يمكن تقسيم أهداف التنمية السياحية بصفة عامة الى ما يلي:

- تحقيق العائد :هو هدف عام للاستثمار فمهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
- تكوين الثروة وتنميتها :يكون هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.
- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات :وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
- المحافظة على قيمة الموجودات :يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

رابعا:قانون تطوير مناخ الاستثمار وآلياته

جاء هذاالقانون بهدف تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص وتقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين، وتبلغهم بقرار قبول أو رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوما ابتداءً من تاريخ إيداع الطلب. كما تمّ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة، وهو مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته، اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار والفصل في الاتفاقيات المبرمة والمستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها.

***1.* الإعفاءات والضمانات التي يقدمها قانون تشجيع وتطوير الاستثمار في الجزائر**

من أجل استقطاب الاستثمارات الخارجية وتنمية الاستثمار المحلي قدمت الجزائر بعضا من الحوافز والامتيازات وذلك بهدف الوصول إلى تنمية متوازنة وتحفيز الاستثمار في قطاعات معينة بتقديم تسهيلات وضمانات متعددة.

***2.* الإعفاءات الجبائية**

يمكن أن تستفيد الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في إطار النشاطات الاقتصادية المنتجة لسلع والخدمات بالإضافة إلى الاستثمارات المختلفة وعمليات الخصخصة بالمزايا التالية بعنوان إنجازها:

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل في إنجاز المشروع مباشرة.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من دفع رسم الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار في إطار الاستثمار المعني.

---

1 أحمد زكريا ضياء، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد 03، ديسمبر 2005، ص: 84.

أما فيما يخص الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني فتمنح المزايا التالية بعنوان إنجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق نسبة مخفضة من الحقوق الجمركية للسلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

وتمنح المزايا التالية بعد معاينة انطلاق الأشغال:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات للنشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزفي ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءً من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن الاستثمار مثل تأجيل آجال الاستهلاك.

3. الضمانات الممنوحة للمستثمرين

- يعامل المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.
- لا تطبق المراجحات والإلغاءات التي تحدث في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- لا يمكن أن تتعرض الاستثمارات المنجزة إلى عملية التأميم، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاص.

خامسا: متطلبات التنمية السياحة في الجزائر

تنمية الصناعة السياحية تحكمها عدة اعتبارات يجب مراعاتها، فأي خطة تنمية سياحية تتطلب تحديد المشاكل التي تعرقل تنمية الصناعة السياحية، ووضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ، وتدريب الأيدي العاملة المتخصصة والتي يحتاج إليها القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية القيام بدورها المطلوب، ووضع الأهداف الإستثمارية المتطورة لاستثمار الموارد مع توفير المناخ الاستثماري اللازم لمواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي، بالإضافة إلى ضرورة دعم الدولة للقطاع السياحي وربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية والإدارية والإجتماعية لمختلف القطاعات.

إن القيام بإدراج مشاريع استثمارية سياحية جديدة ضمن خطط التنمية يجب أن يسبق بإجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية لها، ويتطلب دراسة السوق السياحي من أجل تحديد تفضيلات السياح للسعي لتأمينها قدر الإمكان، والتأكد من أن تنفيذها يسمح بالمحافظة على المواقع السياحية بشكل دائم؛ لأن جذب السياح إلى هذه المناطق قد يعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أية عوامل تتميز به المواقع السياحية، وعلى توفير شبكة من مواقع الإيواء لكل شكل من أشكال الدخل ولكل نموذج من الرغبات، وعلى رفع مستوى نظافة وجودة الخدمة السياحية لكونهما يؤديان دورا هاما في تطوير التنمية السياحية.

خلاصة

أصبح الاستثمار السياحي أحد الطرق والأساليب المتبعة في دول العالم، خاصة النامية منها. فيعتبر الاستثمار السياحي أحد الآليات التي تلعب دورا هاما في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية والسياسة الدولية القائمة بين الدول والتكتلات الاقتصادية في العالم.

للاستثمار الأجنبي في اسياحة عدة إيجابيات، وهو ما يفسر الحركة المستمرة لرؤوس الأموال الدولية بحثا عن أرباح وامتيازات أكبر. كما أن وجود هذه المزايا يدفع بالدول إلى تحفيز المستثمرين الأجانب لجلبهم بمختلف التسهيلات والضمانات. غير أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي لا يخلو من السلبيات، ولازال يعاني من صعوبات تحول دون تطوره سواء كامن قانونية او جغرافية او سياسية وهو ما يظهر في تحفظ الدول المستثمرة من المخاطرة برؤوس أموالها وتأكيدها على توفير الضمانات اللازمة وتحفظ الدول المضيفة وإصرارها على وضع الشروط الكفيلة بتعظيم إيجابياته وتحكم بهذه الاستثمارات.

والجزائر هي احد هذه الدول، فمازال القطاع السياحي فيها متخلف جدا بالرغم من ما تمتلكه من ثروات سياحية تجعلها احد الدول اكثر استقطابا للسياح الاجانب والمحليين، ومازال هاجس الامني يحول دون ذلك.

لذلك يجب على الجزائر ان تتخذ اجراءات اكثر صرامة وتدعم اكثر قطاع السياحة من خلال توفير الموارد المالية الازمة وتسهيلات قانونية تحفز المستثمر الاجنبي على استثمار رؤوس امواله في الجزائر.

المراجع

1. أحمد زكريا ضياء، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة شلف، العدد 03، ديسمبر 2005.

2. أحمد لشهب، السياسة السياحية في الجزائر من 1962-1982، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1987.

3. حفيظ مليكه ،السياحة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة منتوري، قسنطينة، جوان، 2003.

4. دلال عبد الهادي، اقتصاديات صناعة السياحة، الفتح للطباعة والنشر الإسكندرية، مصر.

5. صلاح الدين عبد الوهاب، اعتبارات في التسويق السياحي، نشرة بحوث السياحة، العدد 06، مصر، 2004.

6. عبد السلام أبو قحف، صناعة السياحة في مصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة، 1992.

7. عبير عطية ،التنمية السياحية على المستويين الدولي والمحلي)مصر، جامعة الإسكندرية.

8. فرحي كريمة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2002.

9. كواش خالد، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للسياحة– حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، العدد رقم 13، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015.

10. كواش خالد، السياحة، مفهومها، أركانها، أنواعها، دار التنوير، الجزائر، 2007.

11. لخديجي عبد القادر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع نقود بنوك مالية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

12. ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر.

13. محمود كامل، السياحة الحديثة، الهيئة المصرفية للكتاب، مصر، 1975.

14. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، إعداد وتنفيذ مشروع جواري للتنمية الريفية، ط. المطبعة الرسمية، الجزائر، 2014.

15. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، ط. المطبعة الرسمية، الجزائر، 2014.